

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 55

الجمعة، 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي. (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 3 من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والسبعين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/77/600)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار معنون "وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والسبعين" أوصت به لجنة وثائق التفويض.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة لجنة وثائق التفويض، السيدة كارولين رودريغز - بيركيت، ممثلة غيانا.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن لجنة وثائق التفويض يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة عن وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة على النحو الوارد في الوثيقة A/77/600.

عُرضت على اللجنة رسالتان تتعلقان بتمثيل ميانمار وأفغانستان وليبيا في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. قررت اللجنة إرجاء

النظر في وثائق التفويض المتعلقة بممثلي أفغانستان وميانمار وليبيا إلى الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة والعودة إلى النظر في وثائق التفويض تلك في وقت لاحق خلال الدورة السابعة والسبعين.

وبعد أن نظرت اللجنة في جلستها المعقودة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022 في وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء الأخرى في دورتها السابعة والسبعين اعتمدت مشروع قرار وافق على وثائق التفويض تلك. وأوصت اللجنة أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار معنون "وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والسبعين" يرد في الفقرة 17 من التقرير.

أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة وللأمانة العامة على تيسير عملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون "وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السابعة والسبعين" الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في تقريرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



اعتمد مشروع القرار (القرار 239/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل

ليعرض مشروع القرار A/77/L.37.

السيد كونه بينتو كويلو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة

عن أعضاء المجموعة الأساسية - الأرجنتين والبرتغال والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا والفلبين ومصر ومنغوليا واليونان - تشرف البرازيل بأن تعرض مشروع القرار A/77/L.37 المعنون "تعزيز وتعميم سبل الاتصال سهل الفهم من أجل كفالة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة".

يسعى مشروع قرار الأمم المتحدة هذا الأول من نوعه إلى

إدماج الاتصالات سهلة الفهم في عمليات الأمم المتحدة القائمة كما يدعو إلى زيادة تطويرها في جميع أنحاء العالم. وتسلم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتواصل سهل الفهم بوصفه شكلاً من أشكال الاتصال ويعد أداة للوصول لإنشاء نسخ من الوثائق أكثر قابلية للفهم بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. وهو مصطلح شامل للعمليات التي تتضمن نصوصاً مكتوبة بلغة مبسطة وسهلة القراءة وغيرها من المبادرات المماثلة.

ويعرض مشروع القرار الإجراءات الملموسة التالية.

أولاً، يقرر عقد اجتماع للجمعية العامة بشأن التواصل سهل الفهم على هامش مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقرر عقده في حزيران/يونيه 2023. ونتطلع إلى اغتنام الفرصة لتبادل الآراء والممارسات الجيدة ومناقشة أفضل السبل لاستخدام التواصل سهل الفهم لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في جميع أنحاء العالم.

ثانياً، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يتناول الاتصالات

سهلة الفهم في تقاريره الحالية وأن يقدم توصيات لتعزيزها في بلداننا وفي منظومة الأمم المتحدة نفسها.

ثالثاً، يطلب إلى الأمانة العامة أن تصدر نسخة من مشروع

القرار الذي נוّشك على اعتماده في صيغة اتصالات سهلة الفهم باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً

للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن مدة التعليقات تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

انضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار 239/77 الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض. ونرحب بعمل اللجنة وتقديم تقريرها (A/77/600).

ولكن أود أن أعرب عن تحفظ وفد بلدي على ذلك الجزء من

التقرير والقرار الذي يمكن تفسيره على أنه اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً

للموقف بشأن القرار 239/77.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها

في البند الفرعي (ب) من البند 3 من جدول الأعمال.

البند 7 من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة

قررت في جلستها العامة 3 المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022 إحالة

البند 68 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة. لتمكين الجمعية من

البت عاجلاً في الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر

في البند 68 من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً

في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر 505/77).

البند 68 من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مشروع القرار (A/77/L.37)

مع أخذ ذلك في الاعتبار، نعتقد أن هذه المبادرة تعد خطوة هامة نحو المزيد من الوعي وإشراك الجميع في عمليات الأمم المتحدة. فخلال عملنا اليومي في الأمم المتحدة وفي سعيها إلى تحقيق توافق في الآراء، نعتمد على لغة وأنماط يبدو للأسف أنها تجعل وثائقنا أكثر تعقيدا. وبالتالي نجعل هذه الأعمال الهامة التي نضطلع بها غير متاحة للكثيرين عن غير قصد في بعض الحالات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.37 المعنون "تعزيز وتعميم سبل الاتصال السهل الفهم من أجل كفالة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.37، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، تشاد، تشيكيا، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، غيانا، غينيا الاستوائية، فرنسا، جمهورية فنزويلا - البوليفارية، فنلندا، فييت نام، قبرص، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو، ميانمار، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.37؟

لقد وُضعت الصيغة الأولى لمشروع القرار هذا بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الممثلة. وأود أن أنوه بالإسهامات الهامة للتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة والمنظمة الدولية للإدماج والشبكة البرازيلية للإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة طوال العملية.

وبفضل المزيد من التعاون مع شبكة ريدي - إن وإذ نحتفل بالتزامنا بتعدد اللغات والإدماج يشرفني أن أعلن أن البرازيل ستتيح نسخة سهلة الفهم من مشروع القرار هذا باللغة البرتغالية أيضا. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة لجعل هذا المعلم الهام متاحا على نطاق أوسع للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية بأكبر عدد ممكن من اللغات.

نشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة في تحويل المسودة الأولية إلى النص الحالي عملي المنحى المعروض علينا اليوم - على سبيل المثال، من خلال إدراج لغة جديدة هامة تدمج التواصل سهل الفهم في عمليات الأمم المتحدة القائمة مثل اللجنة التوجيهية المعنية بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأود أن أعرب عن امتناني الخاص للأرجنتين والبرتغال والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا والفلبين ومصر ومنغوليا واليونان التي تشكل مع البرازيل جزءا من المجموعة الأساسية المشاركة في مشروع القرار هذا. ونشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على دعمها القوي لهذا الموضوع وللكثير من مقدمي مشروع القرار. وهذا أمر نتشرف به كثيرا.

أود أيضا أن أشكر بجرارة الأمانة العامة على دعمها الفعال خلال عملية التفاوض. وأود أن أشكر بصفة خاصة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

تهدف عمليات الاتصال سهلة الفهم على إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في إمكانية الوصول وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

ولكي يتحقق ذلك بصورة ناجحة في عالمنا الذي يزداد عولمة اليوم فلا مناص من التعاون الدولي. كما يُعرّف العديد من أكثر التهديدات إلحاحا اليوم - الجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية والإرهاب على سبيل المثال لا الحصر - جزئيا بطابعها الدولي. ويتمثل جزء حاسم من تلك الجهود في زيادة الوعي. ويؤدي تعزيز المعرفة بين الممارسين ووضعي السياسات وعامة الجمهور إلى توفير الدعم والتضامن اللازمين لاتخاذ إجراءات دولية فعالة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود. لذلك السبب بالتحديد قدمنا، بالشراكة مع البرازيل، مشروع القرار هذا لإنشاء يوم دولي للتعاون بين أجهزة الشرطة.

يكرر مشروع القرار تأكيد القرار 1/70 الذي اعتمد أهداف التنمية المستدامة فضلا عن التسليم بمساهمة أجهزة إنفاذ القانون في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نطاق أوسع. ويسلم كذلك بوجود مستويات مختلفة من قدرات الشرطة فيما بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤثر على قدرتها على منع النشاط الإجرامي ومكافحته. ويدعو مشروع القرار في ذلك الصدد إلى التعاون الدولي في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني واحترام حقوق الإنسان. ويشدد أيضا على ضرورة تعزيز التعاون الدولي على الصعيد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية في مختلف المجالات ذات الصلة بمنع الجريمة العابرة للحدود الوطنية ومكافحتها.

ويقترح مشروع القرار يوم 7 أيلول/سبتمبر يوما دوليا للتعاون بين أجهزة الشرطة. ويهدف هذا التاريخ المقترح إلى إحياء ذكرى تأسيس الإنتربول بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة في العالم للتعاون الشرطي الدولي. كما يدعو مشروع القرار جميع الدول الأعضاء والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة علاوة على المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدني إلى الاحتفال باليوم الدولي ومواصلة النظر في تعزيز التعاون الدولي دعما للشرطة الوطنية ووكالات إنفاذ القانون. بالنيابة عن المقدمين الرئيسيين، النرويج والبرازيل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر ممثلي جميع الدول الأعضاء الذين شاركوا بصورة فعالة في عملية التشاور على إسهاماتهم البناءة في مشروع القرار.

اعتمد مشروع القرار A/77/L.37 (القرار 240/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 68 من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند 7 من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة 3 المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022 إحالة البند 109 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة. ولتمكين الجمعية من البت عاجلا في الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند 109 من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر 505/77).

البند 109 من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

مشروع القرار (A/77/L.29)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج ليعرض مشروع القرار A/77/L.29.

السيد أندرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، البرازيل وبلدي النرويج، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/77/L.29 المعنون "اليوم الدولي للتعاون بين أجهزة الشرطة".

تعتمد الركائز الثلاث للأمم المتحدة - السلام والأمن وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة - جميعها على إنفاذ القانون بفعالية والمساءلة من أجل تحقيقها. ونظرا لأن مؤسسات الشرطة وإنفاذ القانون تمثل جهة الاتصال الرئيسية بين الجمهور وسلطة الدولة، فإنها تدعم السلام وتكفل الحقوق ومن ثم تمكن التنمية.

أو تقديرنا في هذه الحالة. والواقع أن هذا القرار يذكرنا بأن عمل إنفاذ القانون يظل هاما لصون السلم والأمن الدوليين.

وعلى حد تعبير الأمين العام السابق كوفي عنان:

”لن نتمتع بالأمن في غياب التنمية ولن نتمتع بالتنمية في غياب الأمن، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان“.

وكما يتضح من إشارة القرار إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فإن مساعي المنظمات الشرطة الوطنية والإقليمية والدولية توفر أساسا للسلامة والاستقرار اللذين يمكن أن تبني عليهما التنمية المستدامة.

كما يشير القرار أيضا على النحو الواجب إلى العمل الهام الذي تضطلع به كيانات فرقة العمل المعنية بضبط الأمن المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني واحترام حقوق الإنسان في جميع مشاريعها ومبادراتها، بما في ذلك جهودها القيمة لتعزيز قدرات الدول الأعضاء وتقديم المساعدة التقنية وتحسين التنسيق.

ومع استمرار الجماعات الإجرامية والشبكات الإرهابية في توسيع نطاق نفوذها واستغلال مواطن الضعف القائمة والتكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض غير مشروعة يظل ذلك التعاون ذا أهمية قصوى. عليه تفخر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بالعمل مع شركائنا في الأمم المتحدة والجمعية العامة، عضويتنا المشتركة في الحفاظ على الصلة بين أجهزة الشرطة من أجل عالم أكثر أمنا.

إذ نقرب من الذكرى المئوية لإنشاء الإنتربول في 7 أيلول/سبتمبر 2023 ندرك أن هذه هي اللحظة المناسبة للتفكير في آثار أجهزة إنفاذ القانون ومساهماتها في العمل معا لمواكبة تغيرات المشهد الإجرامي. ويجب أن نستغل هذه المبادرة للاحتفال بإنجازاتهم والإشادة بتضحياتهم فضلا عن التسليم بالحاجة إلى الإرادة السياسية المستدامة واتباع النهج المتعددة التخصصات لتقديم دعم أكثر شمولاً للشرطة وهيئات إنفاذ القانون في التصدي لأكثر المسائل العالمية إلحاحا اليوم.

ونشكر أيضا مكتب الممثل الخاص للإنتربول لدى الأمم المتحدة وأعضاء كيانات فرقة العمل المعنية بضبط الأمن المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة على المشورة التقنية الممتازة التي قدموها طوال المفاوضات. وقد ساعدت تلك المساهمات الجماعية في التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع القرار الحالي، مما عزز في نهاية المطاف جهود التعاون الدولي للشرطة على الصعيد العالمي لمواجهة أكثر تحديات اليوم إلحاحا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.29 المعنون ”اليوم الدولي للتعاون بين أجهزة الشرطة“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.29 وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الاتحاد الروسي، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، باراغواي، بروني دار السلام، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة، الصين، غينيا الاستوائية، الفلبين، كولومبيا، مصر، ملديف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.29؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.29 (القرار 241/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

السيد هومليغارد (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) (تكلم بالإنكليزية): أخاطب الجمعية العامة اليوم تأييدا لقرارها بإنشاء اليوم الدولي للتعاون بين أجهزة الشرطة (القرار 241/77).

إن هذا اليوم هو الأول من نوعه حيث يحتفل بجهود أجهزة إنفاذ القانون التي تعمل معا لحماية المواطنين بواسطة منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومكافحتها. تُعدُّ الأيام الدولية للأمم المتحدة أدوات هامة للدعوة لتسليط الضوء على المسائل التي تتطلب اهتمامنا

عليه نتطلع إلى مساعدة شركائنا في الأمم المتحدة على تيسير الاحتفال بهذا اليوم الدولي في العام القادم وفي السنوات الكثيرة المقبلة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 109 من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.
رفعت الجلسة الساعة 15/30.

وبالتالي أود أن أشكر الميسرين المشاركين للقرار - النرويج والبرازيل - على تفانيهما في هذه المبادرة. فمن خلال عملهم الشاق واجتهادهم وبدعم من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء يعزز هذا القرار أهمية تشاطر المعلومات والمساعدة والتعاون المتبادلين عبر الحدود في مواجهة تحديات أمننا الجماعي.

إن من شأن الشراكة بين الأمم المتحدة والإنترنت، التي استؤنفت مؤخرا خلال الاستعراض الثالث لقرار الجمعية العامة بشأن التعاون بين منظمتنا (القرار 20/77) الذي أُخذ في الشهر الماضي، تكفل أن استثمار الجمعية في جهودنا سيواصل تعزيز النهج الشاملة والمتعددة الأطراف إزاء السلم والأمن العالميين.